تكيف واستباق

المرونة وإدارة الأزمات والمخاطر العالمية

دينا حلمي

باحث سياسي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ما زالت دول العالم تحاول مواجهة سيل الأزمات المتتالية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة؛ بدايةً من جائحة "كوفيد - 19"، مروراً بالحرب الروسية الأوكرانية، ووصولاً إلى تراكم الأزمات الاقتصادية وارتفاع مستويات التضخم. وبينما تسعى دول العالم إلى الحد من تداعيات الأزمات السابقة، بدأت تلوح في الأفق أزمات جديدة ومخاطر عدة، تتطلب هي الأخرى نهجاً استباقيّاً في التعامل معها للحد من وطأتها.

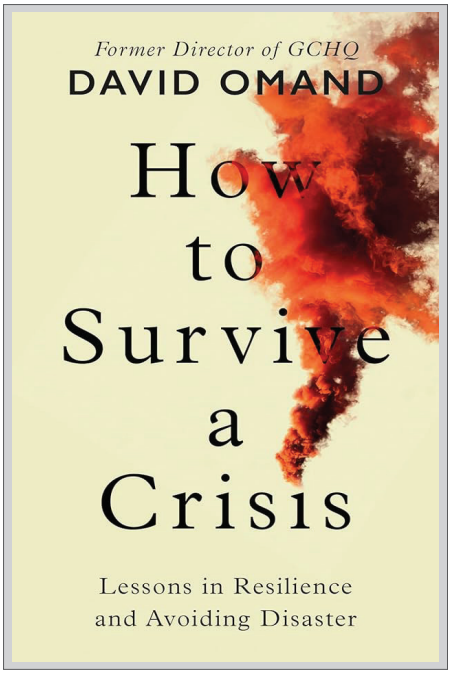

الواقع أن هذه الأزمات لم تعد بالأزمات التقليدية المتعلقة بقضايا سياسية أو اقتصادية أو أمنية فقط، بل هي أزمات غير تقليدية، يتقدمها التغير المناخي والتطور التكنولوجي وغيرها. صحيح أن تداعياتها لم تصل إلى الحد الذي يُثير حالة من الطوارئ العالمية، لكن هناك العديد من الكتب والدراسات التي تناولت هذه الأزمات والمخاطر الدولية، وعمدت إلى طرح مسارات استباقية في محاولة للحد من مخاطرها المحتملة وتحجيمها، قبل أن تتفاقم وتتحول إلى أزمات عالمية، تزيد من وطأة الأزمات القائمة بالفعل.

ماهية الأزمات والمخاطر

كتابات عديدة تناولت مفهوم الأزمة، ورغم اختلافها وتنوع مجالاتها، لكنها اتفقت حول السمات العامة للأزمة وطبيعتها، ففي كتابه "**كيفية النجاة من الأزمة: دروس في المرونة وتجنب الكوارث**"[1]، يشير ديفيد أوماند، المدير السابق لجهاز الاتصال الحكومي (GCHQ) بالمملكة المتحدة، إلى أن الأزمة هي تلك الفترة التي تضرب فيها الأحداث بسرعة وكثافة أكبر مما يمكننا مواجهته، ففي تلك الفترة، يخرج الأمر عن السيطرة، ولكن إذا كانت هناك ترتيبات وسيناريوهات مسبقة، وإذا كان هناك استثمار في القدرة على الصمود، فستصبح الأزمة مجرد حالة طوارئ يمكن التعامل معها والتغلب عليها، أمّا إذا لم يكن هناك إعداد أو استثمار استباقي فستتحول حالة الطوارئ هذه إلى كارثة.

طبقاً لهذا التعريف، فإننا لا نعرف متى قد تنفجر الأزمة، فبعض الأزمات قد تنفجر فجأة دون سابق إنذار كما هو الحال في هجمات 11 سبتمبر 2001، أو انفجار محطة "تشيرنوبل" للطاقة النووية في أوكرانيا في الثمانينيات (والتي يمكن اعتبارها أسوأ كارثة نووية شهدها العالم)، أو حتى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف، وغيرها من الكوارث البيئية الناجمة عن تغير المناخ.

هناك أيضاً بعض الأزمات التي تتكوّن جذورها على مدار سنوات، وتكون لها العديد من العلامات التحذيرية لكن غالباً ما يتم تجاهلها، وهي ما يمكن تسميتها بالأزمات "بطيئة الاحتراق"، كما هو الحال في الأزمات التي تنشأ في الحكومات وقطاع الأعمال التي يمكن أن تتفاقم على مدار سنوات قبل أن تنفجر إلى "أزمات كارثية".

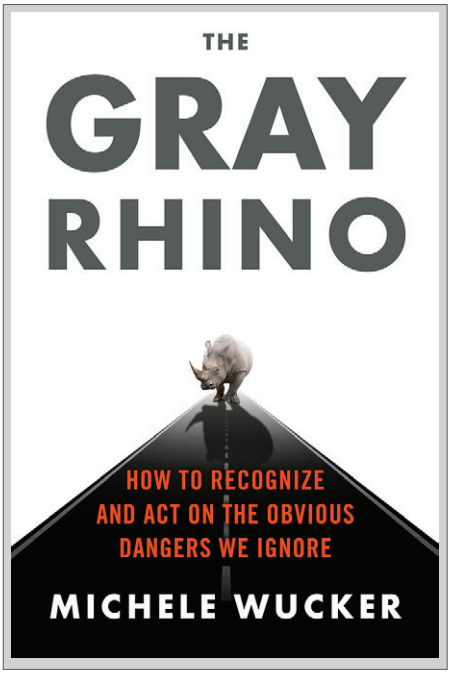

في السياق ذاته، يتحدث كتاب "**وحيد القرن الرمادي: كيفية التعرف على المخاطر الواضحة التي نتجاهلها والتعامل معها**"[2]، للكاتبة ميشيل ووكر، وهي المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة " وحيد القرن الرمادي" (Gray Rhino & Company)، عن الأخطار ذات التهديدات المحتملة والتأثير الكبير، ولكنها تكون مهملة في كثير من الأحيان، فهي ليست مفاجآت عشوائية، بل تحدث بعد سلسلة من التحذيرات والأدلة المرئية، ويُطلق عليها "مخاطر وحيد القرن الرمادي".

إن العديد من الأزمات الكبرى في الماضي بدأت بشكل واضح من خلال عدد من التهديدات والمؤشرات التي تم تجاهلها؛ نتيجة لمراوغات الطبيعة البشرية، وهي مجموعة من التحيزات والتصورات المشوهة والدوافع غير العقلانية التي تشجع البشر على تجاهل التهديدات الملحوظة التي تلوح في الأفق لصالح مكاسب أو مدخرات قصيرة الأجل. ومن بين الأمثلة على التهديدات التي تم تجاهلها: انفجار فقاعة الإسكان عام 2008، والعواقب المدمرة لإعصار "كاترينا"، وسقوط الاتحاد السوفيتي، والأزمة الاقتصادية في الأرجنتين عام 2001، فكل ذلك كان واضحاً مقدماً، لكن تم تجاهل مؤشراته التحذيرية، فتحول إلى أزمة.

من ناحية أخرى، يُلاحظ أن طبيعة الأزمة تختلف باختلاف مصدرها سواء أكان داخلياً أم خارجياً، والتاريخ الحديث يزخر بالعديد من الأمثلة على ذلك، فالتقرير الصادر عن "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بعنوان "**تعزيز المرونة الاقتصادية في عالم الأسواق المفتوحة والمتكاملة**"[3]، يشير إلى أنه في غضون عقد واحد فقط، تعرّض الاقتصاد العالمي لأزمتين حادتين لهما طبيعة مختلفة: الأولى هي الأزمة المالية العالمية، التي يمكن وصفها بأنها داخلية المنشأ؛ كونها نشأت عن عوامل عدة داخل النظام الاقتصادي، من قبيل التشوهات الضريبية والتنظيمية وعدم كفاية الاحتياطيات الاحترازية أو الإشراف على القطاع المالي، وفي نهاية الأمر تفاقمت خطورة الأزمة في ظل العولمة والترابطات المعقدة في النظام المالي العالمي.

على النقيض من ذلك، تمثلت الأزمة الثانية في جائحة "كوفيد19"، والتي شكّلت صدمة نشأت إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة البشر والأنظمة الاقتصادية. وقد جاء تأثيرها الاقتصادي في المقام الأول؛ نتيجة عدم كفاية تدابير الاحتواء التي كانت ضرورية للسيطرة على الوباء والحد من انتشاره، ما تسبب في انهيار الأنظمة الصحية واندلاع مأساة إنسانية عالمية.

خرائط الأزمات والمخاطر الدولية

على غرار الأزمة المالية العالمية وجائحة "كورونا"، يواجه العالم اليوم أزمات وتهديدات متزايدة تتجاوز المنافسات الجيوسياسية التقليدية، فالعالم يعاني ارتفاع مستويات التضخم، الذي قد يؤدي إلى تدمير المدخرات؛ والديون التي تُسبِّب صعوبات اقتصادية؛ والحروب التجارية التي تؤدي إلى فقدان الوظائف؛ وكذلك تغير المناخ، الذي يتسبب في تدمير الظروف المعيشية بالعديد من الدول وبات عاملاً رئيسياً من عوامل النزوح والهجرة مثله في ذلك مثل الحروب.

وفقاً لكتاب "**التهديدات الكبرى: عشرة اتجاهات خطيرة تهدد مستقبلنا، وكيفية النجاة منها**"[4]، للكاتب نوريل روبيني، فإن تجاهل هذه التهديدات من شأنه أن يحوّلها إلى أزمات كبرى، ومخاطر متداخلة ومترابطة يمكن أن تدمر العالم. وانطلاقاً من هذا، عمد الكتاب إلى استعراض أبرز هذه المخاطر التي من المحتمل أن يواجها العالم، ومن بينها:

1- الأزمة الاقتصادية وأزمة الديون

يشير الكتاب في أحد فصوله إلى أن العالم بالفعل في خضم أسوأ أزمة ديون في التاريخ الحديث؛ فالدين العالمي تجاوز الـ 250 تريليون دولار أمريكي، والولايات المتحدة باعتبارها قوة اقتصادية كبرى غارقة في الديون اليوم ووضعها أكثر سوءاً من الوضع خلال أزمة الكساد العظيم. واليوم أصبح الدين العام والخاص يُهدِّد الاستقرار الاقتصادي، وفي ظل الترابط الاقتصادي العالمي، فالمشكلة تزداد سوءاً، فعندما تحدث صدمة مالية في منطقة ما، فإنها يمكن أن تؤثر وتنتشر بسرعة في المناطق الأخرى، وبالتالي فاحتمالات حدوث أزمة ديون عالمية تتزايد بشكل كبير.

2- البنوك المركزية والحاجة إلى الإصلاح

يوضح الكتاب أنه في السنوات الأخيرة، اضطلعت البنوك المركزية بأدوار ومسؤوليات إضافية، استجابةً للظروف الاقتصادية؛ فقد غُمرت الاقتصادات المتقدمة بسيولة غير مسبوقة من خلال التيسير الكمي. ولكن هذه السياسة كانت لها نتائج مختلطة؛ ففي حين ساعدت على تحفيز النمو الاقتصادي، فإنها أثارت المخاوف بشأن فقاعات الأصول. وبشكل عام فالنتيجة المحتملة لاستمرار هذا الوضع دورة مخيفة من الازدهار والكساد، تُشبه دورة الركود التضخمي في السبعينيات؛ فالتضخم المرتفع وإمكانية حدوث ركود يحدثان في نفس الوقت، والفرق بين الآن وسبعينيات القرن العشرين هو أن الحكومات ما زالت مستمرة في ارتكاب نفس الأخطاء مراراً.

3- التغير المناخي وتداعياته السلبية

يتزايد عدد سكان العالم باستمرار، وفي المقابل هناك نقص في إمدادات المياه والزراعة؛ نتيجة للتغير المناخي ونوبات الجفاف والفيضانات المتكررة. ومع استمرار هذا التغير

المناخي من المُرجّح أن يزداد الأمر سوءاً، وسيترتب عليه العديد من التبعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فالتغيرات في درجات الحرارة وأنماط الطقس ستؤدي على المدى الطويل إلى هجرة جماعية وفرض ضغوط أكبر على الدول بسبب هذا النزوح البيئي. وإذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ؛ فتكلفة التكيف ستكون ضخمة، وستكون البلدان النامية هي الأكثر تضرراً، في ظل افتقارها إلى الموارد اللازمة للتعامل مع تغير المناخ بشكل مستقل وفعّال.

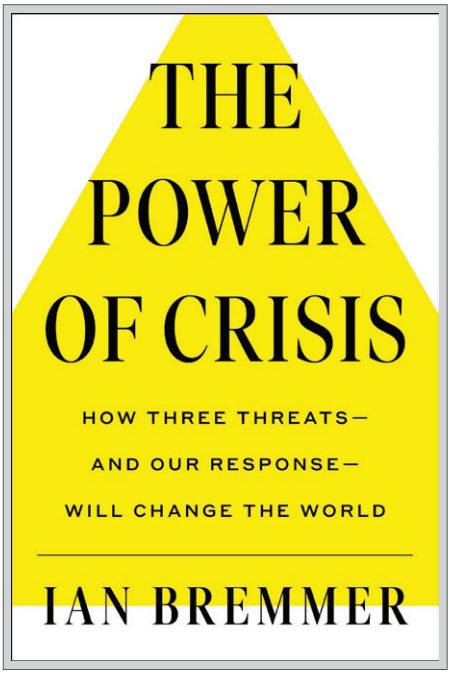

في هذا السياق، يُحذِّر كتاب "**قوة الأزمات: كيف ستغير ثلاثة تهديدات -واستجابتنا لها- العالم**"[5]، لعالم السياسة إيان بريمر، من أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط معرضة للخطر بشكل خاص. ومع ذلك فهو يرى أن أزمة المناخ هي أزمة معتدلة، أي يمكن مواجهتها، فالعالم يوليها اليوم اهتماماً خاصاً بعد أن طالت تداعياتها جميع أنحاء العالم. ويعني ذلك أن البلدان والشركات في جميع أنحاء العالم، حتى لو كانت لا تثق ببعضها بعضاً، تنفق المزيد على التقنيات الجديدة التي يتم تطويرها على نطاق واسع لمواجهة هذه الأزمة، لدرجة أن الطاقة الشمسية باتت الآن أرخص من الفحم. وفي غضون جيل واحد، من المتوقع ألا تأتي غالبية الطاقة في العالم من الوقود الأحفوري، بل من المصادر النووية والمتجددة.

4- الطوارئ الصحية العالمية

بجانب التغير المناخي، تُعد جائحة "كوفيد19" بشكل خاص أو حالات الطوارئ الصحية العالمية بشكل عام، من الأزمات التي تُهدِّد مستقبل العالم أفراداً ودولاً ومؤسسات. وتوقع الكتاب، أنه في السنوات المقبلة، ستواجه البشرية فيروسات أكثر فتكاً وأكثر عدوى من "كوفيد19" خاصةً في ظل حالة "تسييس الأوبئة" التي شهدها العالم خلال الجائحة. كذلك أوضح بريمر أن هناك الكثير من العوامل التي تزيد من احتمالات مواجهة وباء آخر، من قبيل نقص التمويل الذي تعانيه وكالات الصحة العامة المحلية وتدهور أوضاعها.

5- الذكاء الاصطناعي والتطورات التكنولوجية

ستمثل التكنولوجيا تهديداً خطراً يواجه العالم؛ إذ ستعمل على إعادة تشكيل النظام الجيوسياسي. فاليوم لدينا تقنيات جديدة مُدمرة للقرن الحادي والعشرين مثل: الأسلحة الفتّاكة المستقلة، والقدرات السيبرانية الهجومية، والأسلحة البيولوجية، والحوسبة

الكمومية، والخوارزميات، والذكاء الاصطناعي. ومستقبلاً يمكن أن تقوم دولة واحدة بتطوير قيادة تكنولوجية لا يمكن التغلب عليها، وهو إنجاز من شأنه أن يسمح لها بالسيطرة الاحتكارية على النظام العالمي. ورغم هذه التهديدات، فحتى الآن لم يُبذل أي جهد دولي فعلي لمحاولة الحد من انتشار هذه التكنولوجيا التي من شأنها، في وقت قصير، أن تجعل البشرية عُرضة للخطر.

إذا كانت هذه المخاطر على المستوى الدولي، فهناك مخاطر أيضاً على المستوى المحلي ستطال الأفراد والمؤسسات؛ فهناك تغييرات تكنولوجية طويلة المدى في مكان العمل؛ كاستبدال الروبوتات بالبشر، ما سيؤثر بشكل خاص في العمال ذوي الدخل المنخفض، وسيدفع نحو المزيد من البطالة.

يتفق بريمر في هذه الرؤية مع روبني مؤلف كتاب "**التهديدات الكبرى**"[6] - والذي سبقت الإشارة إليه- إذ يرى الأخير أيضاً أن هناك اتجاهاً متزايداً لاستبدال المزيد من الوظائف التقليدية بالآلات والذكاء الاصطناعي، والذي يمكن في نهاية المطاف أن يُنهي وجود مهن بأكملها، ما يؤدي إلى تسريح العمالة، وتفاقم عدم المساواة على المدى الطويل؛ فالأتمتة ستفيد بشكل كبير مَنْ يستطيعون الاستثمار في الأنظمة الجديدة فقط. لذلك، من المتوقع أن تزداد فجوة الثروة أكثر فأكثر، خاصةً وأن مختلف الدلائل تشير إلى حدوث تخفيضات في الأجور بسبب منافسة الذكاء الاصطناعي.

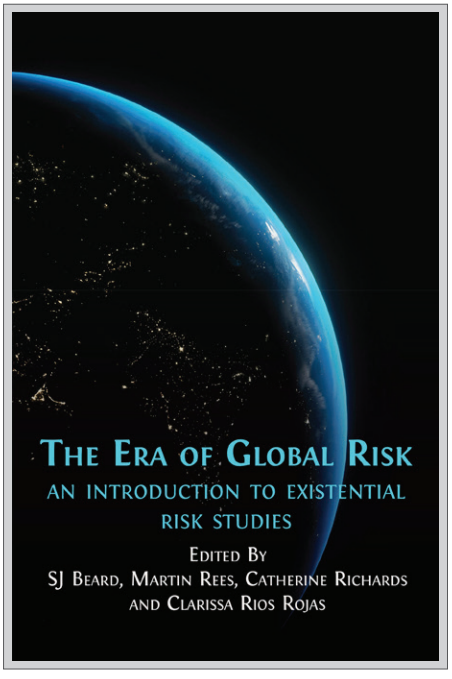

بشكل عام، ووفقاً لكتاب "**عصر المخاطر العالمية: مقدمة لدراسات المخاطر الوجودية**"[7]، لـ أس جيه بيرد ومارتن ريس وآخرين، فالعالم اليوم يعيش في عصر المخاطر العالمية. وبينما كان صُنّاع السياسات قادرين سابقاً على التركيز بشكل حصري على المخاطر التي تواجه دولهم على المستوى المحلي، فعلى الجميع أن يأخذ في الاعتبار الآن التهديدات التي تُعرِّض البشرية ككل للخطر، والتي تأتي في أشكال عديدة، من الكوارث الطبيعية ذات النطاق العالمي (مثل الانفجارات البركانية الهائلة) إلى زعزعة الاستقرار البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية (مثل تغير المناخ وفقدان سلامة المحيطات)، ومن الكوارث التي تنتشر بسرعة حول كوكبنا المترابط بشكل كبير (مثل الفيروسات والبرمجيات السيبرانية) إلى تطوير تقنيات جديدة ذات إمكانات تدميرية عالية (مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية).

التحوّط ضد التهديدات المستقبلية

في هـذا العالـم الـذي تحيـط بـه المخاطـر، هنـاك حاجـة إلى اتبـاع نهـج اسـتباقي للتحـوُّط ضـد هـذه المخاطـر والتهديـدات. وفي هـذا الصـدد، يأتـي كتـاب "**المخاطـر: دليـل المسـتخدم**"[8]، لـكل مـن سـتانلي ماكريسـتال الجنـرال المتقاعـد في الجيـش الأمريكـي وآنـا بوتريكـو، ليؤكـد أهميـة هـذا النهـج الاسـتباقي والـذي يمكـن تسـميته بـ "جهـاز المناعـة ضـد المخاطـر". فهـذا الجهـاز منـوط بـه العمـل لاكتشـاف وتقييـم المخاطـر أو التهديـدات المحيطـة بنـا وبنـاء الاسـتجابة الاسـتباقية لهـا، فـضلاً عـن إجـراء عمليـة تطويـر مسـتمرة حتـى لا تظهـر نقـاط ضعـف أثنـاء عمليـة المواجهـة أو الاسـتعداد.

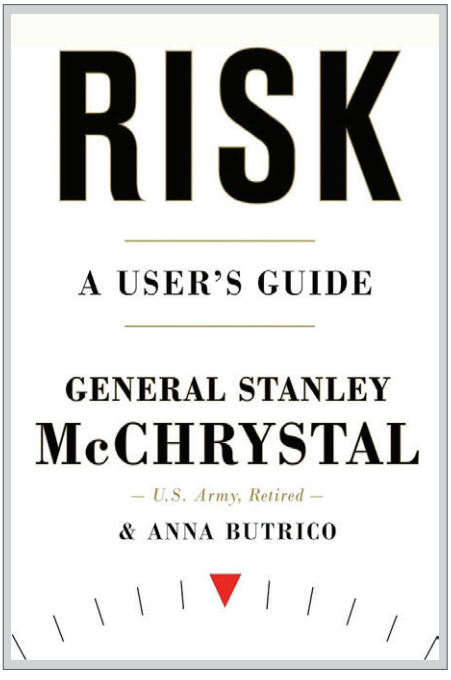

يتفـق مـا سـبق مـع مـا دعـت إليـه الدراسـة الصـادرة عـن مجلـة "بولـيسي سـاينس" (Policy Science) بعنـوان "**اسـتعداد الـدول للتعامـل مـع الأزمـات واسـعة النطـاق: التحليـل والقيـاس والتصنيـف العالمـي**"[9]؛ إذ أوضـح الكتّـاب أنـه في هـذا العالـم المتـغير والمعقـد، فالاسـتعداد والقـدرة على التعامـل مـع مـا قـد يحـدث أو سـيحدث هـو وحـده الـذي يمكـن أن يسـاعد على معالجـة المخاطـر الناشـئة المعروفـة وغير المعروفـة، مثـل الأوبئـة وأمـواج التسـونامي والحـروب والإرهـاب. وتـشير الدراسـة كذلـك إلى أن العمـل المتعلـق بالكـوارث والأزمـات يكشـف عـن وجـود نقـاط ضعف مسـبقة تسـهم بشـكل كـبير في تضخيـم العواقـب أو الآثـار السـلبية للأزمـات. وبالتـالي، فأحـد الشروط المسـبقة للتعامـل بنجـاح مـع الأزمـات هـو تحديـد مصـادر نقـاط الضعـف والهشاشـة التـي تـؤدي إلى انتشـار الصدمـات.

بالعـودة إلى تقريـر "**تعزيـز المرونـة الاقتصاديـة في عالـم الأسـواق المفتوحـة والمتكاملـة**"[10]، فالكشـف عـن نقـاط الضعـف يتطلـب رصـد التوتـرات والاختـلالات المحليـة. وفي العديـد مـن المجـالات، يكـون هـذا الرصـد مُمكنـاً مـن خلال الكشـف عـن أي اتجاهـات محتملـة مـثيرة للقلـق في عـدد مـن المتـغيرات التـي يمكـن ملاحظتهـا. ففـي حالـة الأزمـات الاقتصاديـة على سـبيل المثـال، يمكـن تتبـع متـغيرات عـدة مثـل: الوصـول إلى الائتمـان الخـاص واسـتخدامه، وتركيـز السـوق في مختلـف القطاعـات، وممارسـات السـوق التنافسـية، وسـهولة ممارسـة الأعمـال التجاريـة، وتكاليـف المعيشـة، وضغـوط أسـعار المنـازل، واخـتلال تـوازن الحسـابات الخارجيـة، فـضلاً عـن أشـكال مختلفـة مـن عـدم المسـاواة والاسـتبعاد والضغـوط الاجتماعيـة.

كذلك تنطوي عملية تخفيف المخاطر على إعدادات السياسات والآليات التي يمكن تنفيذها مسبقاً لتعزيز التأهب والمساعدة على استيعاب تأثير الصدمات الحادة. وفي ظل وجود عدد من التهديدات والمخاطر الوشيكة التي تهدد العالم اليوم من قبيل التغير المناخي والأزمات الاقتصادية وزيادة مخاطر التطورات التكنولوجية، قدّم التقرير عدداً من التوصيات والسياسات التي يمكن للحكومات اتباعها لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والمخاطر المحتملة، ومن بين هذه التوصيات:

1- تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ: يتطلب هذا تبني سياسات طموحة، تكون جزءاً من التزام طويل الآجل نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية، ويمكن أن يشمل هذا زخماً متجدداً للتخلص التدريجي من إعانات دعم الوقود الأحفوري، وتسعير الكربون بشكل فعّال. وذلك مع الاستعداد لمعالجة التكرار المتزايد للكوارث المناخية والبيئية سريعة الظهور، مثل: الفيضانات وحرائق الغابات ومختلف الأحداث المرتبطة بأزمة المناخ.

2- بناء اقتصاد عالمي قوي قادر على الصمود: لن يحدث ذلك إلا من خلال تحسين استراتيجيات التخطيط الوطنية والدولية، وتعزيز مرونة البنية التحتية الحيوية، وزيادة التعاون الدولي لتحقيق نظام تجاري دولي مستقر يمكن التنبؤ به وقائم على القواعد. وكلها أمور مهمة لضمان قدرة الدول على منع مجموعة واسعة من الأزمات والصمود فيها واستيعابها والتعافي منها.

3- تعزيز الأمن السيبراني للبنية التحتية الوطنية: يمكن للدول تجنب المخاطر المتعلقة بتأمين بياناتها من خلال تعزيز قدراتها السيبرانية لحماية أصول مؤسسات القطاعين العام والخاص، ويتضمن ذلك اعتماد استراتيجيات رقمية شاملة للحكومة، تعمل على معالجة الفجوات الرقمية، وتطوير استراتيجيات لتحسين إدارة البيانات وقابلية التشغيل البيني لأنظمة حماية البيانات. هذا بجانب جعل الأمن الرقمي أولوية استراتيجية مع تعزيز التعاون الدولي لدعم الصمود الجماعي في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، وذلك من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات بالشراكة مع القطاع الخاص.

ما بعد الأزمة ومواجهة المخاطر حال وقوعها

إذا كانت التوصيات السابقة خاصة بالتحوط وإدارة الأزمات والمخاطر المستقبلية، فالواقع أن التعامل مع مرحلة ما بعد الأزمة يتطلب نهجاً مختلفاً، وسريعاً إلى حد ما، يستوعب تداعيات الأزمة ويحد من تفاقمها، وهو النهج الذي استعرضته عدد من الكتب والدراسات كالآتي:

1- التكيف والتحول

هناك حاجة دائمة إلى امتصاص الصدمات عند حدوثها؛ والتعافي منها بسرعة وبشكل مستدام، وذلك من خلال التكيُّف والتحوّل أو "القفز إلى الأمام"، وهو ما أوضحه تقرير **"تعزيز المرونة الاقتصادية في عالم الأسواق المفتوحة والمتكاملة"**[11]؛ إذ أوضح أنه

بمجرد حدوث التهديد، لا بد أن يتمتع النظام أو الدولة بالقدرة على الصمود في وجه هذا التهديد أو الأزمة، واستيعابها من خلال التكيف معها، بالعمل على التخفيف من مخاطرها المباشرة، مع بذل الجهد لاكتشاف ومعالجة أسباب هذه الأزمة من مصدرها. وطبقاً للتقرير، فالقدرة على التكيف هذه عادة ما تعكس قدرة الدولة على التعلم من الأزمات السابقة، والتكيف من أجل التعامل بشكل أفضل مع التهديدات ذات الطبيعة المماثلة، وتفادي الأخطاء السابقة التي تم الوقوع بها أثناء مواجهة الأزمات.

2- المرونة في مواجهة الأزمات

تُقدِّم الدراسة الصادرة عن البرلمان الأوروبي بعنوان "**الصدمات المستقبلية 2023: توقع العواصف القادمة والتغلب عليها**"[12]، مجموعة من السياسات التي يمكن الأخذ بها لمواجهة الأزمات حال وقوعها. يأتي في مقدمتها "المرونة"، والتي تُعد وفقاً لها مفهوماً أوسع من التكيف، فهي القدرة ليس فقط على الصمود والتعامل مع التحديات، بل أيضاً على الخضوع للتحولات بطريقة مستدامة وعادلة وديمقراطية، وهي بذلك أكثر من مجرد التعافي والنجاح مرة أخرى.

وتضرب الدراسة مثالاً على هذه المرونة بأزمة "كوفيد19" والتعامل الأوروبي معها، مُشيرةً إلى أنه بعد هذه الأزمة تم تضمين المرونة في مختلف المنشورات والقرارات الصادرة عن جميع دول الاتحاد الأوروبي والمؤسسات، بما في ذلك البرلمان الأوروبي. كما تم إنشاء "مرفق التعافي والمرونة التابع للاتحاد الأوروبي" (RRF)، وهو برنامج استجابة للتحديات التي شكّلها الوباء للاقتصاد الأوروبي كإجراء للتعامل مع الأزمة والتعافي من تداعياتها. ولم يقتصر الأمر على التعافي، بل امتد إلى الاستفادة من الأزمة في مواجهة المخاطر الأخرى، من خلال إرساء المرونة في التعامل مع مختلف الأزمات، بما في ذلك مخاطر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتبعيات الجيوسياسية، وتغير المناخ.

3- الاستقلال الاستراتيجي

طبقاً للدراسة، فالاستقلال الاستراتيجي يشير إلى القدرة على التصرف بشكل مستقل في مجالات السياسة ذات الأهمية الاستراتيجية، وما إذا كان يجب العمل مع الشركاء ذوي التفكير المماثل أم لا. وقد نشأ هذا الاستقلال الاستراتيجي في الأصل من السياسة الدفاعية، في إشارة إلى الرغبة في المزيد من الاستقلالية. ولكن منذ ظهور الوباء، تم تطبيقه بشكل متزايد على قطاعات أخرى، ولاسيما الاقتصاد، ليشير إلى الاستقلالية في اتخاذ السياسات التجارية أو الصناعية أو غيرها، بما يتفق مع مصالح الدولة. وقد أصبح الاستقلال الاستراتيجي مصطلحاً رئيسياً في مناقشات الاتحاد الأوروبي حول المسار المستقبلي لسياساته التجارية والصناعية بعد الجائحة.

4- الحد من التبعات

تأتي هذه الخطوة في إطار مواجهة الأزمات من خلال التخفيف من تداعياتها السلبية بمختلف الطرق المتاحة، وتضرب الدراسة مثالاً على هذا بالتعامل الأوروبي مع الحرب

الأوكرانيــة، ومــا ترتّــب عليهــا مــن أزمــة طاقــة، ألقــت بظلالهــا على دول الاتحــاد، وذلــك بســبب الاعتمــاد الهائــل للعديــد مــن دول الاتحــاد الأوروبــي على اســتيراد الوقــود الأحفــوري الــروسي. وبصرف النظــر عــن الدعــوة إلى الســيادة الأوروبيــة، أكــد إعلان "فرســاي" مــرات عديــدة على الحــد مــن تبعيــات الأزمــة مــن خلال تنويــع مصــادر الطاقــة، والتخلــص التدريجــي مــن الاعتمــاد على الغــاز الــروسي، وكذلــك تقليــل الاعتمــاد على المنتجــات والمــدخلات الزراعيــة المســتوردة.

إجمــالاً، وفي ظــل نمــو العولمــة ومســتوى الترابــط بين البلــدان على مــدى عقــود، وتجاهــل الأزمــات الحديثــة لفكــرة الحــدود (مثــل جائحــة كوفيــد19 والحــرب الأوكرانيــة)، فيجــب أن تتجــاوز أيضــاً أنظمــة الاســتجابة -التــي تضعهــا الحكومــات للاســتعداد للصدمــات المســتقبلية أو مواجهــة مــا يقــع منهــا بالفعــل- الحــدود، فالأمــر يتطلــب تعزيــز التنســيق عبر الــدول، لضمــان أن تكــون أنظمــة الاســتجابة جاهــزة باســتمرار للتعامــل السريــع والفعّــال مــع التهديــدات العالميــة.

المصادر:

1- David Omand, **How to Survive a Crisis: Lessons in Resilience and Avoiding Disaster**, (London: Penguin, 2023).

2- Michele Wucker, **The Gray Rhino: How to Recognize and Act on the Obvious Dangers We Ignore**, (New York: Martin's Press, 2016).

3- Laurence Boone and Nicolas Pinaud, **Fostering Economic Resilience in a world of open and integrated markets. Risks, vulnerabilities and areas for policy action**, Organization for Economic Cooperation and Development, 2021, PP 16-17.

4- Nouriel Roubini, **MegaThreats: Ten Dangerous Trends That Imperil Our Future, And How to Survive Them**, (Boston: Little, Brown and Company, 2022).

5- Ian Bremmer, **The Power of Crisis: How Three Threats –and Our Response– Will Change the World**, (New York: Simon & Schuster, 2022).

6- Nouriel Roubini, **MegaThreats: Ten Dangerous Trends That Imperil Our Future, And How to Survive Them**, Op.cit.

7- SJ Beard, Martin Rees, Catherine Richards, and Clarissa Rios Rojas, **The Era of Global Risk: An Introduction to Existential Risk Studies**, (Cambridge: Open Book Publishers, 2023). https://books.openbookpublishers.com/10.11647/obp.0336.pdf.

8- Stanley McChrystal and Anna Butrico, **Risk: A User's Guide**, (Portfolio, 2021).

9- E. Ezzahid, Z. Firano, J. Ennouhi, et al, "Countries' readiness to deal with large-scale crises: analysis, measure, and World classification", **Policy Science**, Vol 55, 2022. https://tinyurl.com/whans6p2

10- Laurence Boone and Nicolas Pinaud, **Fostering Economic Resilience in a world of open and integrated markets. Risks, vulnerabilities and areas for policy action**, Op.cit. PP 11-14.

11- Ibid, P 11.

12- Future Shocks 2023: Anticipating and weathering the next storms, **The European Parliament**, 2023. PP 120-122. https://tinyurl.com/36dp6mmj